

التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة: استقلالية أم هيمنة مالية؟

Coordination between the Bank of Algeria and the government: independence or fiscal dominance?

قفايفية نجاة¹، رايس فضيل²

¹طالبة دكتوراه، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة- جامعة الشيخ العربي التبسي- تبسة، الجزائر،
nadjette.guefaifia@univ-tebessa.dz

²أستاذ محاضر أ، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة- جامعة الشيخ العربي التبسي- تبسة، الجزائر،
dr.raisfoudil@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2022/3/15

تاريخ القبول: 2022/1/2

تاريخ الاستلام: 2021/1/17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح عملية التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة ممثلة في الخزينة العمومية، وأثر سير هذه العملية على استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1999-2019. وخلصت الدراسة إلى أن بنك الجزائر كان يتمتع بالاستقلالية التامة في ظل قانون النقد والقرض 10/90، أين كانت عملية التنسيق تحت إشراف صندوق النقد الدولي. لكن الهيمنة النقدية لبنك الجزائر بعد انتهاء فترة الإصلاحات أصبحت تشكل عائقاً في سبيل تنفيذ برامج الحكومة المبنية على التوسع في الانفاق بعد ظهور الفوائض المالية منذ نهاية سنة 1999. مما أدى إلى إدخال تعديلات متعاقبة على قانون النقد والقرض بداية من سنة 2001، أين بدأ التدخل التدريجي للحكومة بهدف إدخال الحكومة كطرف في عملية التنسيق، وكان آخر هذه التعديلات؛ القانون 10/17، الذي أدى إلى انتهاك استقلالية بنك الجزائر بالكامل وتغير الوضعية إلى هيمنة مالية واضحة.

كلمات مفتاحية: الهيمنة النقدية، الاستقلالية، الهيمنة المالية، بنك الجزائر، قانون

النقد والقرض.

تصنيف JEL : E52، E58، E61، E62، E63.

Abstract:

This study aims to clarify the coordinating's operation between the bank of Algeria and the government presented in the Public Treasury. And the effect of applying such operation on the Algerian's Bank independence between 1999 and 2019.

The study conducted concludes that the bank of Algeria used to be completely independent in light of Cash and Loan law 10/90 where the coordinating's operation used to be supervised by The International Monetary Fund after the repairing period yet the bank of Algeria domination started to

present an obstacle for government's programs fulfilling aiming to more disbursement after financial surpluses coming out since the ending of year 1999 what led to many Cash and Loan law updates in the very beginning of year 2001, where the government started gradually intervening so that it could become a vital part in the coordinating's operation. And among the last updates, we can mention Law 10/17 which has resulted in a total violation of the bank of algeria independence to be a changed situation onto an explicit Financial domination.

Keywords: Monetary Dominance, Independence, Financial Dominance, Bank Of Algeria, Money And Loan Law.

Jel Classification Codes: E52 ,E58 ,E61 ,E62 ,E63.

المؤلف المرسل: قفايفية نجاة، nadjette.guefaifia@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

إن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية يستدعي تظافر جهود كل من السياستين النقدية والمالية، ويرتبط الاقتصاد الجزائري في جميع حالاته (لصعود أو الهبوط) بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن النتائج المباشرة لهبوط أسعار النفط حدوث عجز في الخزينة العمومية، التي لا تملك موارد مستدامة لتمويل هذا العجز وتعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية. وقد بينت الأزمة النفطية منتصف سنة 2014 عمق هذا الخلل، الذي أدى استحداث مصادر تمويل غير تقليدية ولكنها ليست مستدامة أيضاً، كما أنها قد تخلف آثاراً سلبية خاصة في الجانب النقدي كونها تحد من صلاحيات بنك الجزائر في تسيير الشأن النقدي.

إن استحداث التمويل غير التقليدي بشكل اجباري، يقود إلى دراسة مدى التنسيق والاتفاق بين بنك الجزائر والحكومة على تسطير أهداف وأساليب تنفيذ السياسة الاقتصادية، خاصة في ظل التغيير الذي طرأ على الأمر 03-11 بموجب القانون 10-17. وقد قدم قانون النقد والقرض 90-10 هوية بنك الجزائر سواء من حيث البنية والهيكل أو المهام، ومنحه الاستقلالية التامة. وقد ألغي بموجب الأمر 03-11 الذي يعتبر إعادة صياغة للقانون المصرفي.

تقود هذه التغييرات السريعة إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي: هل يتمتع بنك الجزائر بالاستقلالية فعلاً في ظل التنسيق مع الحكومة؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنسيق؟
 - ماذا يترتب عن عدم التنسيق؟
 - ماهي العوامل التي أدت إلى تغيير وضع بنك الجزائر بالحكومة؟
 - هل تؤثر الإجراءات الحكومية على استقلالية بنك الجزائر؟
- وعليه يمكن صياغة الفرضية التالية:

تؤدي عملية التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة إلى فرض هيمنة مالية

- أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من مكانة بنك الجزائر كمؤسسة فاعلة في الاقتصاد تسعى لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، والآثار السلبية والعراقيل التي يمكن أن تحدثها أي تدخلات حكومية من شأنها أن تحد من إمكانيات بنك الجزائر في تحقيق أهدافه. -أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مراحل عملية التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة والنتائج المحققة في كل مرحلة قصد الوقوف على الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي.

-منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي، المبني على التحليل من خلال عرض وتحليل رصيد الخزينة العمومية وطرق تمويله، وكذا والاستنتاج في جانب عملية التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة.

2.الاطار النظري لعملية التنسيق 1.2 تعريف عملية التنسيق

يقصد به "العملية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين مستقلتين –البنك المركزي والحكومة- حول استراتيجيات كل منهما وأيضاً من أجل خلق بيئة تمكن كل منهما من تحقيق سياساتها بشكل فعال". (Pawel, 2003, p. 47)

ويقدم begg مفهوم آخر للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية ينصرف مضمونه إلى أنه التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل احدي السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تحتوي على إشراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا.(منى، 2010، صفحة 12)

إذا فعلمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية هي عملية التفهم المشترك لأهداف كل من السياستين مع الأخذ بالاعتبار الأدوات المختلفة لكل منهما وضرورة تبادل المعلومات لضمان تحقيق نتائج فعالة.

2.2 أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

ترجع أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية إلى تجنب المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات النقدية والمالية وما يترتب على ذلك من انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما سلك صانعو السياسة المالية طريقاً وأصر واضعو السياسة النقدية على نهج طريقهما، الأمر الذي يدعو إلى تكامل كل من السياستين في الوصول إلى تحقيق الأهداف. بالإضافة إلى عجز أي سياسة مفردة عن تحقيق الهدف المرتبط بها ما لم يوجد تنسيق بين أدوات كل من السياستين.

ويمكن توضيح مبررات التأكيد على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في النقاط التالية:(ضياء، 2008، الصفحات 96-99)

- الإجراءات المالية تكون واسعة النطاق سواء من حيث الحجم أو من حيث المدى عكس محدودية الإجراءات النقدية باعتبار انحسار نطاقها في القطاع المصرفي؛
- يكون التنسيق نتيجة التغيرات في وضعية الميزانية – عجز أو فائض – وبالتالي التفاعل دائماً مع السياسة النقدية من أجل تمويل العجز عن طريق إدارة الدين العام؛

- عادة ما توجه السياسة المالية لتشجيع النمو الاقتصادي بينما توجه السياسة النقدية للتحكم في التضخم، وهناتجدر الإشارة إلى التكامل بينالسياستينلتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية؛
- تعدد الظروف التي يتعرض لها الاقتصاد (ركود، انتعاش، وتغير الطلب) الأمر الذي يستوجب تغيير أساليب المزج بين السياسات النقدية والمالية باستمرار وليس استخدام توليفة واحدة فقط.

3.2 أنواع التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

- يرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزج بين السياستين النقدية والمالية، تتمثل في ما يلي: (نزار و حيدر، 2015، الصفحات 93-94)
- ✓ سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية: وهذه من شأنها أن تساعد على إنعاش الطلب والعمالة وفي نفس الوقت تعمل مثل هذه التوليفة على إحداث ضرر بالاستثمار وبالتالي بالنمو في الأجل الطويل، لكن مدى هذا التأثير يتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغير في سعر الفائدة.
 - ✓ سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية: هذه التوليفة قد تكون في صالح الاستثمار لأن الجمع بين الانكماش المالي والتوسع النقدي سيؤدي إلى تدني أسعار الفائدة، وزيادة الاستثمار هذه تتوقف على مدى حساسية الاستثمار للتغيرات في أسعار الفائدة ولكن لا تكفي الزيادة في الاستثمار للتعويض عن الانخفاض في الانفاق الحكومي وبالتالي انخفاض الدخل وفرص العمل.
 - ✓ سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية توسعية: فطالما أن المعروض النقدي مناسب لأسعار الفائدة فإن التوسع المالي سيتسبب بزيادة الدخل وفرص العمالة دون الإشارة إلى زيادة الاستثمار والنمو.
 - ✓ سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية: تستخدم هذه التوليفة في الغالب لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة.

2. 4. الآثار المترتبة على عدم التنسيق:

- توضح الكثير من الدراسات أن عدم التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يؤدي إلى فشل في تحقيق استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي كما أنه عند غياب التنسيق بين هذه السياسات فإنه يوجد ثلاث بدائل لهيمنة السلطات المنفذة للسياسة النقدية والمالية:
- ✓ **هيمنة السلطة المالية:** يشير البعض إلى حالة الهيمنة المالية على أنها الوضعية التي تؤدي فيها السياسات المالية غير المسؤولة إلى تعقيد لوظيفة السلطات النقدية في تحقيق الإستقرار في الأسعار، حيث يفرض العجز المالي الضخم بالموازنة العامة ضغوطا على السلطات النقدية لتمويل الدين العام مما يؤدي إلى تسارع النمو النقدي ومن ثم إرتفاع معدل التضخم. (Frediric, 2000) ويمكن التعبير عن الهيمنة المالية بأنها الحالة التي تكون فيها السياسة النقدية تابعة لتحولات ورغبات صناعات السياسة المالية.

✓ **هيمنة السلطة النقدية:** في هذه الحالة ينفرد البنك المركزي بتحديد النمو في القاعدة النقدية مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة، الأمر الذي يدفع الحكومة لتخفيض العجز إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، و الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أي ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه. (أزاد أحمد، سمير فخري، و عبد الرزاق، 2011، صفحة 105)

✓ **استقلال كل سلطة بنفسها:** نجد أن السلطات النقدية والمالية يعملان بطريقة مستقلة، وينتج عن ذلك أن السلطات النقدية والمالية قد يصنعان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية، فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها. (درواسي، 2006/2005، صفحة 263)

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسة النقدية والمالية يحقق نتائج إيجابية لكلا الطرفين، فضلا عن توفير التمويل اللازم لعجز الموازنة بأقل التكاليف من خلال التوجه نحو السوق المالي المحلي.

3. العلاقة المالية بين بنك الجزائر والحكومة:

تتركز العلاقة المالية بين بنك الجزائر والحكومة ممثلة في الخزينة العمومية حول طرق تمويل عجز الخزينة، والتي شهدت عدة تغييرات تبعا للظرف الاقتصادي

1.3 تطور عجز الخزينة العمومية خلال الفترة 1999-2019:

عرف رصيد الخزينة عجزا متواصلا منذ سنة 2000 باستثناء سنة 2001، غير ان العجز المسجل قبل سنة 2009 يختلف عن ذلك المسجل بعد هذه السنة، حيث أنه قبل سنة 2009 كان العجز عبارة عن عجز موسمي (مؤقت) مقصود بغرض التوسع في الانفاق على إثر الطفرة التي عرفت أسعار النفط والتي عرفت ارتفاعا غير مسبوق، اضافة إلى أنه لم يضع الحكومة في حالة قلق بشأن تمويله وذلك بسبب الفوائض التي حققتها الجباية البترولية والتي كانت تحول إلى صندوق ضبط الإيرادات، حيث كانت تلجأ إلى الدين العام لتمويل احتياجاتها والذي كان يتم تسديده لاحقا عن طريق صندوق ضبط الإيرادات. في حين أن العجز المسجل بعد سنة 2009 كان عجزا هيكليا بسبب الهزات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي (الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014) والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الخزينة وطرق تمويله

الجدول 01: تطور رصيد الخزينة وطرق تمويله في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)

السنوات	رصيد	رصيد	تمويل	تمويل	صندوق	تمويل	عجز
---------	------	------	-------	-------	-------	-------	-----

عنوان المقال التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة: استقلالية أم هيمنة مالية؟

الموازنة/ PIB (قيم محسوبة)	خارجي مليون دولار	ضبط الايرادات	غير بنكي مليار دينار	بنكي مليار دينار	الخزينة مليار دينار	الميزانية مليار دينار	
0,5-	72,6-	-	24,7	64,4	16,5-	16,5-	1999
1,2-	97,05-	221,1	105,6	175,3-	54,3-	53,1-	2000
1,6	110,5-	106,9	85,3	136,9-	55,2	68,7	2001
0,5	74,8-	0	32,8	58,1	16-	26	2002
3,1-	90,9-	156	86-	31,2	10,2-	164,6-	2003
4,6-	53,1-	470,2	57,7	287,5-	187,3-	285,3-	2004
4,4	115,7-	247,8	221,2	118,7	472,1-	338-	2005
7,1-	158,7-	709,6	172,5	76,2-	647,3-	611-	2006
12,3-	110,6-	1454,3	213,6	275,3-	1281,9-	1159,5-	2007
11,6-	4,23-	1223,6	508,1	346,3-	1381,1-	1288,6-	2008
9,7-	0,701	364,2	655,2	93,4	1113,7-	970,9-	2009
11,6-	0,53	791,9	674,3	30,1	1496,4-	1392,2-	2010
16,2-	0,777-	1761,4	727,9	19,8-	2468,8-	2363,7-	2011
20-	2,445-	2283,2	913,8	51,5	3246,1-	3254,1-	2012
12,7-	2,177-	2132,4	241,1	165,4-	2205,9-	2128,8-	2013
17,8-	2,43-	2965,6	204	18,7	3185,9-	3068-	2014
18,5-	3,32-	2886,5	136,6	152,5	3172,3-	3103,7-	2015
13-	100,75	1387,9	64,5	232,6	2343,7-	2285,9-	2016
6,6-	2,59-	784,4	82,8	872,8	1590,2-	1234,7-	2017
6,6-	2,93-	131,9	467	1301	1833,3-	1342,6-	2018
5,5-	1.74-	0	566	1547	1953,4-	1138,7-	2019

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

إن رصيد الخزينة العمومية أشمل من رصيد الميزانية العامة، حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية مضافا إليه مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة خاصة منها رصيد الحسابات التخصيص واقتراضاتها الصافية.

ويتضح من الجدول السابق تنامي عجز الخزينة طوال فترة الدراسة، حيث انتقل من 16,5 مليار دينار ليبلغ أقصاه سنة 2014 حيث قدر بـ 3185,9 مليار دينار، في حين سجل العجز الموازني أقصاه سنة 2015 بقيمة 3103,7 مليار دينار وهي مقاربة لتلك المسجلة سنة 2014 (3068 مليار دينار) وقد سجلت سنة 2012 أعلى نسبة عجز إلى الناتج الداخلي الخام بـ 20%. ويعود هذا التنامي إلى سببين: يتعلق الأول بتزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة نتيجة تنفيذ عدة برامج تنموية بشكل متلاحق، ويعود السبب الثاني إلى

التطورات الحاصلة على مستوى الإيرادات العامة، خاصة فيما يخص عدم الاستقرار الذي عرفته إيرادات الجباية البترولية بسبب عدم وضوح الرؤية بشأن أسعار النفط التي لا يمكن تحديدها بسبب العوامل الخارجية المتحركة في أسواق النفط، وهو ما أدى إلى تنامي الفجوة بين السعر المرجعي لإعداد الموازنة والسعر التوازني من سنة إلى أخرى، وهو ما يعكس حجم العجز الموازني. إضافة إلى صعوبة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية كمصدر دائم ومستقر للإيرادات.

إن العجز المسجل في الخزينة العمومية وإلى غاية سنة 2008، عبارة عن عجز موسمي ناتج عن التوسع في الانفاق والفجوة الزمنية في تحصيل الإيرادات، بمعنى أنه لو تم احتساب الإيرادات الكلية (الجبائية النفطية الفعلية + الإيرادات العادية) سجد أن الخزينة لم تسجل عجزا خلال هذا الفترة بل كانت تحقق فوائض وهو ما يترجم في كل من الحساب الجاري وحساب صندوق ضبط الإيرادات لدى بنك الجزائر. على خلاف العجز المسجل ابتداء من سنة 2009، وهو عجز هيكلي ناتج عن قصور الإيرادات خاصة الجباية البترولية، بسبب صدمة أسعار النفط، وتزايد حجم النفقات العامة وعدم القدرة على ضغطها. وعلى الرغم من تحسن الإيرادات الكلية في السنوات اللاحقة إلى غاية سنة 2014 إلا أن الخزينة استمرت في تسجيل العجز بسبب ضخامة الانفاق العام، وقد وجدت الحكومة في صندوق ضبط الإيرادات الحل الأسهل والوحيد لتمويل هذا العجز وهو ما جعل الانفاق غير عقلاني.

وقد بينت الأزمة النفطية منتصف سنة 2014 عمق الخلل الهيكلي، حيث لم تجد الحكومة الحل البديل في ظل هذه الوضعية الطارئة التي تتميز بقرب نفاذ موارد الصندوق وعدم القدرة على وقف تدهور الإيرادات العامة، مما جعلها تتخذ إجراءات تقشفية ضمن قانون المالية للسنوات 2016 و2017 و2018، وهو ما تبينه تراجع نسبة **عجز الميزانية/ الناتج المحلي الإجمالي** والتي قدرت بـ 13% لسنة 2016 لتستمر في الانخفاض بقية السنوات أين قدرت بـ 6,6% لسنتي 2017 و2018، واستقرت عند 5,5% سنة 2019. إضافة إلى تحسن نسبة مساهمة الإيرادات العادية ضمن الإيرادات العامة والتي وصلت إلى 64,8% سنة 2017.

2.3 أساليب تمويل عجز الخزينة العمومية منذ سنة 2000:

اعتمدت الجزائر على عدة أساليب لتمويل هذا العجز؛ فقبل سنة 2006 كانت الخزينة تمول عجزها عن طريق ثلاث مصادر تتمثل في: التمويل البنكي، التمويل غير البنكي والتمويل الخارجي.

فالتتمويل البنكي يتم أساسا من الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي، أما التمويل غير البنكي فيتم من خلال إصدار سندات الخزينة العامة وطرحها للاكتتاب، في حين يتم التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من الدول والمؤسسات الأجنبية. (زهير، 2019، صفحة 328)

ويمكن تقسيم تمويل عجز الخزينة في الجزائر منذ سنة 2000 إلى مرحلتين أساسيتين:

✓ **قبل سنة 2006:** اعتمدت الخزينة في هذه المرحلة فقط على مصادر التمويل التقليدية وهي طلب التسبيقات من البنك المركزي (الإصدار النقدي)، الذي كان يتم

وفقا لشروط المادة 76 والمادة 77 من قانون النقد والقرض 90-10. وإصدار سندات الخزينة العمومية وطرحها للاكتتاب في السوق المحلية. كما تشير أرصدة التمويل السالبة في الجدول السابق، إلى أن الخزينة العمومية تقوم بتسديد ما عليها من قروض وديون. وقد تخلت الجزائر منذ سنة 2000 عن التمويل الخارجي وتوجهت نحو التمويل عن طريق الدين العام الداخلي، والجدول الموالي يوضح تطور الدين العام الداخلي في الجزائر منذ سنة 1999

الجدول 2: تطور الدين العام الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اجمالي الدين العام /د	724.4	999.4	980.5	982.2	1000.3	1094.7	1779.7	1044.1	734.8	808.8	
الدين العام /د	24.2	23.6	21.6	18.7	16.2	14.4	20.9	11.1	6.6	8.1	
الدين الداخلي /د	201.0	201.1	201.2	201.3	201.4	201.5	201.6	201.7	201.8	201.9	/
اجمالي الدين الداخلي	109.2	131.2	117.7	12.39	138.08	340.73	495.78	758.03	920.45	/	
الدين العام /د PIB	9.1	8	6.8	8.2	7.8	18.3	26.6	37.4	45	/	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

الدين العام /د PIB: قيم محسوبة

يتكون الدين العمومي الداخلي في الجزائر من الدين الجاري (أذونات الخزينة والسندات المماثلة+ ديون أخرى) وديون التطهير (قروض طويلة الأجل من بنك الجزائر+ تسبيقات من بنك الجزائر+ ديون معاد شراؤها).

عرف الدين العام الداخلي خلال الفترة 1999-2008 نموا متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، بسبب تمويل عجز الخزينة من جهة والتسديدات التي تمت لصالحه من طرف صندوق ضبط الإيرادات، وابتداء من سنة 2008 شهد الدين العام الداخلي ارتفاعا متواصلا إلى أن وصل اقصاه سنة 2019 بحيث تضاعف بـ 11 مرة عن سنة 2008، وهذا بسبب تقادم عجز الخزينة من جهة وتوقف صندوق ضبط الإيرادات عن التسديدات الموجهة للدين العام من جهة أخرى. ويشير ارتفاع الدين العام الداخلي/ PIB إلى ضعف مصادر التمويل

الأخرى وتزايد الاعتماد على الدين العام الداخلي، في ظل الفشل في استحداث موارد مستدامة لتمويل العجز.

✓ منذ سنة 2006: أصبحت الخزينة تعتمد بالدرجة الأولى وبشكل مباشر على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجزها بعد التعديلات التي أدخلت على استخدامات الصندوق سنة 2006، وقد عرفت تنامي ملحوظ، حيث انتقلت من 709,8 مليار دينار سنة 2006 إلى 1223,6 مليار دينار سنة 2008، ويرجع هذا الارتفاع الحاد إلى أن الصندوق كان يسدد الدين العمومي إضافة إلى عجز الخزينة خلال السنوات 2006، 2007، 2008، وقد امتنع بعد سنة 2008 عن تسديد مستحقات الدين العمومي لينفرد بتمويل عجز الخزينة.

وقد تواصل استخدام موارده في تغطية عجز الخزينة ليصل أقصاه سنة 2014 بنسبة تغطية وصلت إلى 93%، لتبدأ بعد ذلك في التراجع بسبب تراجع موارد الصندوق الناتجة عن الأزمة النفطية والتي أثرت بشكل مباشر على فائض الجباية النفطية الذي كان يحول إلى الصندوق إلى حد نفاذه سنة 2017.

رافق التناقص المسجل في موارد صندوق ضبط الإيرادات إجراءات تقشفية جاءت بها قوانين المالية منذ سنة 2015، والتي لا تعتبر تطويرا للموارد الذاتية، وإنما فقط تعويض للتراجع الحاصل في الجباية النفطية، وهو ما أكدته النتائج حيث لم تثبت نجاعة هذه الإجراءات.

لجأت الحكومة بعدها إلى إصدار قرض سندي تم إصداره من طرف وزارة المالية بتاريخ 17 أبريل 2016 تحت مسمى "القرض الوطني لتحقيق النمو الاقتصادي"، ويعد وفق النص التنظيمي المقرر والمنظم له قرضا عموميا داخليا مشكلا من سندات دين تصدرها الخزينة العمومية وتدوم مدة الاكتاب فيها 6 أشهر. (وزارة المالية، 2016) قدرت الأموال المحصلة من القرض السندي بـ 568 مليار دينار أي ما يعادل 5,05 مليار دولار إلى غاية 16 أكتوبر 2016، في حين بلغ العجز المسجل للخزينة العمومية خلال نفس السنة (2016) 2343,7 مليار دينار، أي أن ما تم جمعه يعادل حوالي 24,2% من مستوى العجز المسجل لسنة 2016. ورغم ما تم رصده من إمكانيات مؤسسية من أجل إنجاحه وتجنب اللجوء إلى طرق تمويلية أخرى خاصة الاستدانة الخارجية إلا أن الأرقام المحققة تدل على فشله.

وفي ظل تواصل عجز الخزينة، لجأت الحكومة بعد نفاذ صندوق ضبط الإيرادات، وفشل القرض السندي في استقطاب التمويل اللازم، إلى اعتماد أسلوب تمويل جديد تمثل في التمويل غير التقليدي، بعد ادخال تعديلات على قانون النقد والقرض تمس بشكل مباشر علاقة بنك الجزائر بالخزينة العمومية. دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق، بعد التعديل الذي مس الأمر 03-11 بموجب القانون رقم 17-10، ويتضح جوهر التعديل في نص المادة 45 من هذا القانون والتي نصت على أن بنك الجزائر سيقوم بشراء مباشر لسندات الخزينة العمومية لمدة خمس سنوات. (الجريدة الرسمية، 2017)

4. واقع عملية التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة

شهدت عملية التنسيق بين بنك الجزائر والخزينة العمومية مرحلتين مختلفتين، وقد مثل الظروف الاقتصادية العامل المحدد لكل مرحلة، ومن أجل الوقوف على مميزات وظروف كل مرحلة، وجب التطرق إلى أهداف كل سلطة خلال الفترة المدروسة، وتحديد المحطات اللازمة لعملية التنسيق.

1.4 سير عملية التنسيق خلال الفترة 1999-2001:

تندرج هذه الفترة ضمن قانون النقد والقرض 10/90، وقد توافقت صياغة قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 مع بداية تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث قامت الحكومة بترتيب مجموعة أولى من السياسات مع صندوق النقد الدولي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسات المالية التضخمية، وتحرير أسعار الصرف والفائدة. ومجموعة ثانية من السياسات مع البنك الدولي موجهة لتحقيق اقتصاد حر وخفض تدخل الدولة في الاقتصاد.

كجزء من الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تم تطبيق اصلاحات واسعة في كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان، مما أدى إلى التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد وذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية M_2 ، (بطاهر، 2004، صفحة 87) وبما أنها ترتبط بالتغيرات في الأصول الخارجية والداخلية يمكن القول بأنها هدفت إلى تقليل القروض الداخلية كون الأصول الخارجية موجهة لاستقرار سعر الصرف.

كما سعت إلى تحقيق ضبط مالي صارم من خلال ضبط المالية العامة وترقية النظام الجبائي بجعله أكثر مرونة وفعالية ومحاربة الغش والتهرب الضريبي؛ (بطاهر، 2004، صفحة 87) الشيء الذي يبعد الخزينة عن اللجوء إلى التمويل النقدي من طرف بنك الجزائر. وفي ظل هذه المعطيات فقد تعززت السياسة النقدية بإدخال أدوات جديدة في سبيل اتباع سياسة نقدية صارمة.

وعليه يمكن القول أن صندوق النقد الدولي لعب دور المنسق بين السياستين، وذلك بفرض أهداف كل من السياسة النقدية والمالية التي تتوافق مع برامج الإصلاح المتبعة، كونها تضمن عدم التعارض بين الأهداف التي تصب في صالح استقلالية بنك الجزائر. وإلى جانب الاستقلالية التي منحه إياها قانون 10/90 التي مكنت بنك الجزائر من السيطرة على المشهد، لم يكن هناك سبيل للحكومة من أجل التدخل في الشؤون النقدية أو صياغة الأهداف، وبالتالي انفرد بنك الجزائر بتنفيذ الأهداف المسطرة بعيدا عن الحكومة، وهو ما جعله في وضعية هيمنة نقدية، بقيت سارية المفعول لبضع سنوات لاحقة رغم انتهاء فترة الإصلاحات الاقتصادية من طرف صندوق النقد الدولي.

2.4 سير عملية التنسيق خلال الفترة 2001-2014:

تبرز المعطيات حول الاقتصاد الوطني بعد الصدمة الخارجية لسنة 1999 أن هناك انفصال في تنفيذ السياسات ويرجع ذلك إلى اختلاف الأهداف وعدم وجود تعارض كبير يستوجب إجراءات خاصة. نتيجة التراكم المتواصل للموارد المالية سواء احتياطات الصرف أو موارد صندوق ضبط الإيرادات، لم تكن هناك حاجة لإقحام بنك الجزائر في تمويل العجز في ميزانية الدولة، وبقي مصدر تمويل العجز مرتكز بالأساس على موارد صندوق ضبط الإيرادات.

إلا أنه بعد انتهاء فترة اصلاحات صندوق النقد الدولي، بدأت الفجوة بين بنك الجزائر والحكومة بالظهور، وقد ساند ذلك ارتفاع أسعار النفط مع نهاية سنة 1999 وبداية تشكل الفوائض المالية. وقد كانت الهيمنة النقدية لبنك الجزائر تعيق الحكومة في تنفيذ مخططاتها المبنية على التوسع في الانفاق ولا تراعي متطلبات تنفيذ البرامج الحكومية، حيث من المفترض أن يسبب ذلك آثارا تضخمية. وعليه كان لزاما على الحكومة إدخال بعض التعديلات على قانون النقد والقرض ليسمح لها بالتحرك ضمن هامش معين. وهو ما ترجم في تعديل قانون 10/90 سنة 2001 عن طريق الأمر الرئاسي 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 10/90، (الجريدة الرسمية، 2001) والتي في ظاهرها كانت تمس الجانب الإداري. وتمثلت هذه التعديلات في تعيين المحافظ ونوابه بموجب مرسوم رئاسي وعزلهم كذلك، مع إلغاء المادة 22 من القانون 10/90 التي تحدد مدة ولاية المحافظ ونوابه وكذا شروط إنهائها وذلك بموجب المادة 13 من الأمر 01/01. كما تم فصل مجلس الإدارة عن مجلس النقد والقرض، إضافة إلى توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض من 7 أعضاء إلى 10 أعضاء، وذلك بعد رفع عدد الأعضاء المعيّنين من طرف الحكومة من 3 إلى 6 أعضاء. كما تم إلغاء الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض التي تنص على منع المحافظ ونوابه من الاقتراض من المؤسسات الجزائرية أو الأجنبية، وهو ما يدل على أنه أصبح بإمكان المحافظ ونوابه الاقتراض سواء من المؤسسات الجزائرية أو الأجنبية.

يمكن القول أن هذا التعديل قلل من استقلالية بنك الجزائر ورفع من مستوى التدخل الحكومي في النشاط النقدي، وهو ما يثبت رفع عدد الأعضاء الممثلين عن الحكومة ضمن تشكيلة مجلس النقد والقرض، وكذا طريقة تعيين الأعضاء.

وقد جاء تعديل سنة 2003 الذي يعتبر إعادة صياغة لقانون النقد والقرض، ليؤكد على ضرورة الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، إلا أن الملاحظ أن تشكيلة مجلس الإدارة الذي يتكون من المحافظ وثلاثة نواب بالإضافة إلى ثلاثة موظفين من الدرجات العليا يعينون بمرسوم رئاسي، تهدف إلى تعزيز المركز القانوني للمجلس من جهة واستعادة الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية من جهة أخرى، (عجة، 2010، صفحة 319) كما تثبت هذه التركيبة تعيينها المطلقة للحكومة.

أما بالنسبة لمجلس النقد والقرض فيتشكل من 10 أعضاء وهو أعضاء مجلس الإدارة السبعة بالإضافة إلى ثلاث شخصيات يختارهم رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي وذلك بحكم كفاءتهم في المجال الاقتصادي والنقدي ليصبح أعضاء مجلس النقد والقرض 10 بدل 7 أعضاء، وبالتالي فهو يحتفظ بنفس تشكيلة مجلس الإدارة، وهو ما يثبت سيطرة الحكومة على الجانب الإداري لبنك الجزائر.

أما فيما يخص صلاحيات مجلس النقد والقرض فقد تم حصرها في شؤون النقد والائتمان، وبالتالي فإن الأمر 11/03 قلص من الاستقلالية التشريعية لبنك الجزائر وعزز استقلالية الأدوات والأهداف خاصة بعد إلغاء هدف التشغيل الكامل من أهداف السياسة النقدية الذي يتعارض مع هدف محاربة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار.

وفي إطار الحديث عن أهداف السياسة النقدية خلال هذا الفترة فقد تبني بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية تزامنا مع تطبيق برنامجي دعم الانعاش والنمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم. وقد ركز بنك الجزائر على الطريقة المثلى للتعامل مع فائض السيولة المصرفية ذات الطابع الهيكلي، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للتضخم الداخلي، وبالتالي مثل هدف التضخم والاستقرار المالي الشغل شاغل لبنك الجزائر منذ سنة 2010 ضمن النظام رقم 04/2010، يعدل ويتم الأمر رقم 11/03، حيث تم دعم إطار السياسة النقدية القائم بإدخال هدف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية مع الحفاظ على الأهداف النقدية الكمية، (بنك الجزائر، 2010) من جهة أخرى تعزز التدابير التشريعية الجديدة لسنة 2010 الإطار القانوني الذي يسيّر القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة واضحة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، كذلك وسعت الأحكام التشريعية لسنة 2010 صلاحيات بنك الجزائر لمجالات جديدة، وبالأخص فيما يتعلق بالمنتجات الجديدة للادخار والقرض، سير وأمن أنظمة الدفع وكذا قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة.

فيما تمثلت أهداف السياسة المالية خلال هذه الفترة في:

- تكوين ادخار مالي حكومي تحسبا لانخفاض موارد الدولة وذلك بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2001؛

- جعل الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي للطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا من خلال تنويع ميادين الاستثمار العمومي: السكن، التعليم، الصحة، الأشغال العمومية، البنية التحتية؛

- التأكيد على إهتمام الدولة بتحسين القدرة الشرائية للمواطن من خلال الإبقاء قدر المستطاع على سياسة الدعم: الطاقة، السكن، التشغيل؛

- توسيع نطاق التحفيزات والإعفاءات الجبائية لصالح الاستثمار الخاص المنتج مع مراعاة تطور الإيرادات العامة.

- تطوير التشريعات والقوانين الجبائية بغرض تخفيف الضغط الجبائي ومكافحة التهرب والغش الضريبيين الذين تسببا في خسارة موارد ضخمة كان من المفترض أن تدعم خزينة الدولة.

إن مسار السياسة المالية إلى غاية 2014 يعكس اطمئنان السلطات للوضع القائم خاصة حجم الادخار العمومي الذي يعبر على صلابة المالية العامة، ويعكس هذا الوضع من جهة أخرى السلوك الجديد للدولة والذي يتسم بضخامة النفقات وعدم نجاعتها من ناحية الإنتاجية وعدم استدامتها خارج موارد صندوق ضبط الإيرادات.

تميزت الفترة الممتدة بين 1999-2014 بوضوح أهداف كل من السياستين، وقد ساهم في ذلك الوضع المالي القائم الذي جعل كل سلطة تستقل بذاتها دون تعارض الأهداف.

ويمكن القول أنه في ظل وفرة الادخار العمومي يساعد ذلك على الفصل بين صلاحيات الخزينة العمومية وبنك الجزائر بحيث تحدد الصلاحيات والمسؤوليات بدقة خاصة في جانب محاربة التضخم.

2.4 سير عملية التنسيق بعد سنة 2014:

إن العلاقة بين الحكومة وبنك الجزائر بالشكل السابق لم تدم طويلا، فمع تعرض الاقتصاد الوطني للصدمة المالية الخارجية في النصف الثاني لسنة 2014 وإدراك السلطات بأن الأوضاع ستندهور على المدى المتوسط تم اتخاذ إجراءات جديدة ابتداء من سنة 2015 تعمل في مجملها على حماية الاقتصاد الوطني ودون مراعاة تداخل الصلاحيات.

تمهيدا لإشراك بنك الجزائر في التمويل المباشر للخزينة العمومية تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات منذ سنة 2015 وذلك إما بإشراف بنك الجزائر مباشرة أو بإشراكه في بعض العمليات ذات الطابع المالي والغرض منها دعم مصادر لتمويل عجز الميزانية، وأمام الاتجاه التنزلي لفائض السيولة المصرفية أصدر بنك الجزائر سنة 2015 نظاما يتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة بالإضافة على القروض والتسيقات للبنوك والمؤسسات المالية،(بنك الجزائر، 2015) حيث تم تحديد القواعد والشروط التي يطبقها بنك الجزائر فيما يخص عمليات الخصم وإعادة الخصم، استعدادا للحالة العكسية والتي من المتوقع أن تعرفها السوق النقدية وهي حالة العجز، كما تم خلال شهر جويلية من سنة 2016 المصادقة على أحكام متممة لهذا النظام،(بنك الجزائر، 2016) ترخص لإعادة تمويل بعض أجزاء القروض طويلة الأجل، كما ترخص إعادة التمويل الجزئي لسندات القرض الوطني.

لقد جاء هذا النظام وما تضمنه من أمور تنظيمية تمهيدا لإضفاء الصبغة القانونية المناسبة، للإجراءات المالية التي نفذت لاحقا وذلك بإصدار سندات القرض الوطني للنمو في أبريل 2016 من جهة، ومن جهة أخرى السندات الصادرة في إطار التمويل غير التقليدي في نوفمبر 2017، حيث أن إصدار هذا النوع من السندات دون وجود سند قانوني لن يمكن بنك الجزائر من شرائها.

إن تتبع الإجراءات السابقة ومراحلها يوضح أن الوصول إلى مرحلة التمويل غير التقليدي كان مخططا له منذ البداية، إلا أن انتهاك استقلالية بنك الجزائر جاء تدريجيا على مراحل كان آخرها التغيير الذي مس الأمر 11/03، والملاحظ أن هذا التعديل يمس بشكل مباشر استقلالية بنك الجزائر، ويسمح بالتدخل الحكومي في التنظيم النقدي الذي هو من اختصاص بنك الجزائر لوحده. فبعد أن كان بنك الجزائر يملك الصلاحية الكاملة في ضبط السياسة النقدية، أصبح قرار تمويل الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر في يد الحكومة التي لم تحدد ضمن هذا القانون حجم الأموال المطبوعة دون تغطية أو نسب توزيعها على الديون المستحقة على الخزينة العمومية، أو البرنامج الاستثماري الذي سيوجه له هذا التمويل، إضافة إلى إلغاء عتبة التمويل عن طريق صندوق ضبط الإيرادات المقدر بـ 740 مليار دينار، وقد جاء ذلك بعد وصول موارد الصندوق إلى 780 مليار دينار، وكانت هذه المادة تشكل عائقا أمام استنفاد ما تبقى من موارد الصندوق وتم إلغاؤها بموجب قانون المالية لسنة 2017. وبالتالي فإن هذا القانون يعتبر حل سياسي لمشكلة اقتصادية، وهو ما يؤكد على التصييق على استقلالية بنك الجزائر وتبعيته للحكومة وهذا في ظل تنامي الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، في الوقت الذي كان يفترض أن يكون بنك الجزائر هو من يحدد حاجة الاقتصاد الوطني للتمويل غير التقليدي وليس بقرار صادر عن السلطة التنفيذية.

ان هذا التعديل قد وضع استقلالية بنك الجزائر على المحك، بالرغم من أن الحكومة تعتبره اجراء استثنائي وليس قاعدة، إلا أنه عكس الوضع من الاستقلالية التامة لبنك الجزائر إلى هيمنة مالية واضحة وصريحة للحكومة.
5. خاتمة:

مرت عملية التنسيق بين بنك الجزائر والحكومة بعدة مراحل خلال الفترة 1999-2019، تبعا للظروف الاقتصادية. وقد كانت هذه الظروف سببا في التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض الذي يعتبر هوية النظام المصرفي بشكل عام وبنك الجزائر بشكل خاص. وخلص البحث إلى النتائج التالية:

- أثبت الطرف الاقتصادي جراء الأزمة النفطية منتصف سنة 2014، فشل الاجراءات الحكومية المؤقتة وغير المستدامة التي تم اتخاذها لتلافي الآثار السلبية للأزمة، خاصة في ظل محدودية سياسة التقشف وعدم القدرة على ضغط النفقات العامة خاصة الجزء الجاري منها، وهو ما أدى إلى اللجوء إلى التمويل النقدي للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر؛

- وجد بنك الجزائر نفسه مجبرا على تلبية طلبات الحكومة بعد تعديل قانون النقد والقرض، حيث أن السلطة التي تضع قوانين تحدد استقلالية البنوك المركزية هي نفسها التي تسمح بتعديلها أو إلزتها؛

- إن تحسن الوضع النقدي والاستقرار الذي شهدته الجزائر خلال الفترة 1999-2014، لم يكن بفضل استقلالية بنك الجزائر وإنما بسبب تحسن الوضع المالي للخزينة العمومية؛ فالوضع المالي الجيد للخزينة العمومية سمح بالتغطية على الهيمنة المالية وظهور استقلالية وهمية، وقد بين ذلك التعديل الذي مس المادة 45 من الأمر 11/03؛

- التبعية لقطاع المحروقات متغلغلة في كل مفاصل الاقتصاد الوطني، وقد مست حتى عملية التنسيق، ففي ظل الوفرة تنفرد كل سلطة بتحديد أهدافها وأدواتها، وفي ظل العجز تفرض الهيمنة المالية سيطرتها.

وعليه يمكن طرح التوصيات التالية:

- الهيمنة النقدية لبنك الجزائر أو الهيمنة المالية للحكومة كلاهما لا يخدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فالهيمنة النقدية تقف حاجزا في سبيل تحقيق الأهداف الحكومية، بينما تؤدي الهيمنة المالية إلى تدهور الوضع النقدي؛ ومن أجل تحقيق التوازن وجب إيلاء أهمية بالغة لعملية التنسيق بين الطرفين وذلك بإشراف طرف محايد وليكن فئة متخصصة من البرلمان؛

- بعد بنك الجزائر عن رقابة مجلس المحاسبة تسبب في فساد القطاع المصرفي الذي تكال بقضية بنك الخليفة والتي كانت سببا رئيسا في إلغاء قانون 10/90 واستبداله بالأمر 11/03، كما أن عدم خضوع صندوق ضبط الإيرادات للرقابة البرلمانية ساهم في الانفاق غير العقلاني وهو ما تسبب لاحقا في عجز الخزينة الذي يعتبر سببا مباشرا في قلب وضعية بنك الجزائر، ولتجنب هذا الخل يمكن تعيين لجنة

مستقلة لمراقبة نشاط بنك الجزائر، وضرورة خضوع الاتفاق العام للرقابة الصارمة من طرف مجلس المحاسبة وخضوع حساباتها الخاصة للرقابة البرلمانية.
6. قائمة المراجع:

- Frediric, M. (2000, november/december). What should central banks do? *Federal Reserve Bank of St, 82*(6).
- Hanif, M. N., & Arby, M. F. (2003). *MPRA Paper N°10307*. Retrieved 12 14, 2020, from <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/10307>
- Pawel, M. (2003). Coordination of monetary and fiscal policy. *Poznań University of Economics review, 3*(2), pp. 41-52.
- الجريدة الرسمية. (28 فيفري, 2001). الأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 10/90. (14).
الجريدة الرسمية. (11 أكتوبر, 2017). قانون رقم 10-17. متمم للأمر 11-03، متعلق بالنقد والقرض(57).
- الجيلالي عجة. (15 12, 2010). الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*, 47(4)، الصفحات 87-139.
- السيد علي خطاب عصام. (2004). أطروحة دكتوراه. *التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول النامية*. كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- بن دعاس زهير. (جوان, 2019). قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016). *مجلة آفاق علمية*, 11(2).
- بنك الجزائر. (2010). *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر. (19 فيفري, 2015). نظام رقم 01-15. يتعلق بخصم السندات العمومية، إعادة خصم السندات الخاصة، التسيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية.
- بنك الجزائر. (28 يوليو, 2016). نظام رقم 03-16. متمم لنظام رقم 01-15.
- جمعة محمد حياة، و باقر علوش جعفر. (2019). أثر الهيمنة المالية على البنك المركزي والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003. *مجلة واسط للعلوم الانسانية*, 15(مستلث)، الصفحات 95-122.
- سعدون الدوسكي آزاد أحمد، نعمة الوائلي سمير فخري، و عزيز حسين عبد الرزاق. (2011). أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 منتصف 2010 تحليل وقياس. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*, 7(33).
- علي بطاهر. (1 جوان, 2004). سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، الصفحات 179-212.
- كاظم الخيكاني نزار، و يونس الموسوي حيدر. (2015). *السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي (الإصدار 2)*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- كمال منى. (2010). https://mpra.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf تاريخ الاسترداد 15 12, 2020
- مجيد ضياء. (2008). *الاقتصاد النقدي المؤسسات النقدية البنوك التجارية البنوك المركزية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- مسعود درواسي. (2006/2005). أطروحة دكتوراه. *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004*. جامعة الجزائر.
- وزارة المالية. (30 مارس, 2016). قرار يحدد الشروط والكميات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو. *الجريدة الرسمية*(20). الجزائر.

